السياسة الخارجية الأردنية إتجاه القضية الفلسطينية

رؤى بديوي حمزة عبيد(*)

المقدمة

يمكن القول أن السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية، وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة. والأردن، شأنه شأن دول المنطقة، تأثر على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية فضلاً عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً. كما شكلت المشاريع الصهيونية ومخاطرها واستمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تحديا كبيراً أمام القيادة السياسية الاردنية. لذا فلابد من تناول محددات هذه السياسة و مؤسسات صنعها قبل الولوج في الحديث عن توجهاتها نحو القضية الفلسطينية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الاطلاع على طبيعة السياسة الخارجية الأردنية وبيان موقفها من القضية الفلسطينية مع توضيح تأثير المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة السياسية الخارجية الأردنية و الأسباب التي أدت إلى تطور العلاقات السياسية الأردنية – الفلسطينية نحو التقارب أو بإتجاه التراجع.

(*) طالبة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

فرضية البحث:

يؤكد هذا البحث على فرضية "أن السياسة الخارجية الأردنية إتجاه القضية الفلسطينية تتأثر بظروف البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، كما يتأثر بالبيئة الداخلية أيضاً وهي المحددات الخاصة بالسكان والاقتصاد وغيرها".

المبحث الاول : محددات السياسة الخارجية الأُردنية

إن السياسة الخارجية لأية دولة تتحدد استناداً إلى مجموعة من المتغيرات، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية وبطريقة يمكن تحديدها وفهمها[١]، فترتبط المحددات بتكوين الأردن منذ قيامه، وينتج أثرها في سياسته الخارجية بشكل مباشر، وهذه المحددات سواء كانت طبيعية، أو قومية فإنه يقصد بها حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة (عناصر قوة الدولة) وتتألف هذه المحددات مما يأتي:

المطلب الاول : الموقع الجغرافي :-

إن مقولة تأثر سياسة الدولة بأوضاعها الجغرافية مقولة قديمة تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد[٢]، ولا يكاد يختلف دارسو النظم السياسية على اعتبار المحيط الجغرافي أحد المتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام السياسي، لذلك لا يمكن تجاهل الدور المستمر الذي تؤديه الجغرافية في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة خصائص البيئة الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية وتتفاوت درجة التأثير تبعاً للقيمة الفعلية لهذا الموقع والتي تتغير قيمتها نتيجة لتغير العوامل والظروف، فمثلاً بعد شق قناة السويس اكتسبت مواقع في العالم

---

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة- مصر،١٩٩٨ ، ص ١٣٧.

(٢) ياسر نايف قطيشات، العلاقات السياسة الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي (١٩٥٢م – ٢٠٠٤ م) ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، ٢٠٠٩ م، ص ٦٦.

قيمة أكبر مما كانت عليه، وفقدت مواقع أخرى الكثير من قيمتها[٣]، وبالنظر إلى موقع الأردن الجغرافي فإنها تعد حلقة الوصل بين سوريا وتركيا ولبنان من جهة، و بلدان الجزيرة العربية من جهة أخرى . كما يربط الأردن بين العراق في المشرق والأقطار العربية في أفريقيا، فضلاً عن ذلك فللأردن أطول حدود مع فلسطين وبالتالي له أطول حدود مع (إسرائيل) منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م. ويبدو الأردن في مكانة منطقة عازلة بين فلسطين – كمنطقة استهدفها المشروع الصهيوني الاستيطاني – وبين مركز الثقل السكاني العربي المحيطة بمنطقة المشروع، ومن جهة ثانية إيواء للمهاجرين بفعل تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين[٤]، ينعكس هذا الأمر من خلال موقع الأردن وحدوده، وكذلك مساحته وشكله إذ أن الأردن يمثل أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي وهو بحكم موقعه ذاك محاط بأربعة دول إقليمية كبرى يتميز كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر لا يتوفر أي منها بالأردن .فمن الشمال تحيطه سوريا، ومن الشرق العراق، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وخليج العقبة، وأما فلسطين فتحده من الغرب والأردن دولة حبيسة نظراً لطول حدوده البرية، وحدوده المائية مقتصرة على شواطئ العقبة، وهذا الموقع يدفع به إلى أن تكون علاقاته ايجابية مع دول الجوار حتى تكون منفذا له إلى البحار الدولية. لذا فإن العامل الجيوسياسي يؤدي دوراً مهماً في السياسة الخارجية للأردن من حيث العلاقات التجارية مع الأقطار المجاورة، كما أن لتجارة الترانزيت عبر الأردن إلى هذه الأقطار أهمية كبيرة في دعم اقتصاده، وإلى جانب ذلك فإن موقعه الجغرافي جعله في قلب الصراع العربي– الإسرائيلي، ومن ثم تحمله الآثار الناتجة عن احتلال فلسطين وما نتج عنه من تداعيات بشكل لم تتعرض له أية دولة عربية أخرى، حتى أصبحت القضية الفلسطينية قضيته الداخلية والخارجية الأولى، وأصبح التعامل على كافة المستويات

---

(٣) محمد عوض المزيمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، دار عمان للنشر، عمان،١٩٩٩ ، ص ٥١.

(٤) ياسر نايف قطيشات، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

السياسية والاقتصادية و الديموغرافية و الاجتماعية والعسكرية، تعاملاً يومياً لا يمكن فصله عن الشأن الأردني العام [٥].

المطلب الثاني :السكان : –

يؤدي العامل السكاني دوراً مهماً في تحديد مكانة الدولة وحجمها إذ يوفر عدد السكان الضخم للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوفر الموارد الطبيعية بتوفر القدرات الأخرى التي تمكن الإفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان بحد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطاً بعوامل أخرى، ومن هنا فإن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة[٦]، ويلاحظ أنه منذ نشأة إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١م لم يتجاوز عدد سكانها (٦٠٠,٠٠٠) نسمه، ونتيجة لاحتلال فلسطين والهجرة القسرية للشعب الفلسطيني ونتيجة لتحسن الظروف الصحية والتنموية ازداد عدد السكان حتى أصبح ٥ ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ م بمعدل نمو مرتفع، ومع هذا فإن عدد السكان هذا لم يخرج الأردن من حالة الضعف إلى القوة بسبب وجود عوامل أخرى اقتصادية و اقليمية. و قد أدى قيام الملك عبد الله الأول بضم الضفة الغربية لإمارته شرق الأردن في عام ١٩٥٠م، إلى زيادة عدد السكان و قد شكلت الشريحة الفلسطينية نصف عدد السكان نتيجة الحروب، والهجرة القسرية على أثر احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ م وهم اللاجئون، وعام ١٩٦٧ م وهم النازحون، ثم المغتربون من العراق ودول الخليج العربي وبعض الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية بين عامي١٩٩٠ و ١٩٩١ م [٧].

---

(٥) قاسم جميل على الشبيتات، أثر المتغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية ١٩٨٩ م– ١٩٩٩م ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ٢٠١٠ م، ص ٧٦.

(٦) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٧) قاسم جميل على الشبيتات، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

لقد شكلت هذه التركيبة السكانية عامل ضغط مهم لسلوك السياسة الخارجية الأردنية لاسيما إتجاه القضية الفلسطينية، إذ أثرت طبيعة الموقف السياسي الأردني من القضية الفلسطينية [٨]. لذلك عندما ضم الملك (عبدالله بن الحسين) الضفة الغربية للأردن، فان الأردن واجه معارضة قوية من مصر واتسعت المعارضة لتشمل سوريا والسعودية آنذاك، وكان هناك تقليد غير مكتوب في الأردن بأن يتولى ما يقرب من نصف أعضاء الوزارة من الفلسطينيين، وشكلت هذه النسبة قوة ضغط إذ أنه في ١٧ آذار عام ١٩٥٨ م عندما قدم الوزراء الفلسطينيون استقالتهم للضغط على الحكومة الأردنية لمواجهة الوحدة المصرية السورية[٩]، و في ستينات القرن العشرين تكرر الشيء ذاته إذ أن الضغط الداخلي ومظاهرات مدن الضفة الغربية كانت على أشدها في سبيل الانضمام للاتحاد العراقي –المصري –السوري المزمع قيامه بين الدول الثلاث، واسقط النواب الفلسطينيون ومعظمهم من الضفة الغربية حكومة (سمير الرفاعي) في عام ١٩٦٣ م، ولقد سمى الملك حسين ذلك الضغط (بالابتزاز السياسي)، لذا فقد عمل الفلسطينيون على حمل القيادة الأردنية على وضع القضية الفلسطينية ضمن أولويات السياسة الخارجية الاردنية، من خلال التأثير على في نمط السلوك الأردني على المستوى الإقليمي ودفعه إلى تبني سياسة عربية توجهها الاعتبارات الفلسطينية. بالتالي شكل الفلسطينيون المقيمون في الأردن قوة ضاغطة بتكوين رأي عام ضاغط على القيادة الأردنية[١٠].

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي:–

يقصد بالوضع الاقتصادي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن، والموارد الزراعية و التي توفر الأساس المادي

---

(٨) محمد عوض الهزايمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٩) دانا خليل إسماعيل صوبر، عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٠م –٢٠٠٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ٢٠٠٦ م، ص٤٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص٤١.

للنمو الاقتصادي للدولة، و الذي يمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، فهذا يؤدي بالدولة للدخول في سياسات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، وتتأثر هذه المجالات إلى حد كبير بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والطبيعية، كما أن افتقار الدولة للموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب الدولية[١١].

من المعروف أن الأردن دولة فقيرة في الموارد الطبيعية فهي لا تملك إمكانيات اقتصادية تمكنها من ضمان أمنها الاقتصادي مستقبلاً، فخصائص الاقتصاد الأردني تجعله مرتبطاً بالاقتصاديات الإقليمية إلى درجة عالية جداً إذ يفتقر إلى أهم مورد طبيعي ونقصد به النفط، مما أدى إلى حرمانه من ميزة هامة في عالم الاقتصاد، باستثناء الفوسفات والبوتاسيوم والكميات المحدودة من الغاز الطبيعي والإنتاج الزراعي الذي لا يتجاوز ١٥ % من حاجة البلاد الغذائية[١٢]، وهكذا شكل العامل الاقتصادي منذ نشأة الأردن نقطة الضعف التي لازمته في علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى، فمن المساعدات البريطانية إلى المساعدات الأمريكية، ذلك أن المساعدات العربية كلها كانت ترتبط بنوع من الضغط السياسي على الأُردن[١٣]، ومن هذا المنطلق أدى احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧م إلى خسارة الأردن لجزء هام من موارده الطبيعية والاقتصادية، مما أثر سلباً على مسيرته التنموية، وأعطى الإنفاق العسكري والتسليح أهمية خاصة، كما أحدثت الهجرة الفلسطينية إلى الضفة الشرقية اختلال في التركيب الديموغرافي والزيادة السكانية، إذ زادت من عبء الإنفاق العام لتهيئة الظروف الحياتية لهم . وهذ ما أكد الملك حسين الأردني بقوله: (لقد خسرنا كل شيء وقد كان علينا أن نبدأ من الصفر، إلا أن المساعدات الضخمة ساعدتنا طوال السنوات التالية)[١٤]. فقد

---

(١١) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

(١٢) محمد عوض الهزايمة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(١٣) سعد أبو ديه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ١٩٩٠ ، ص ١٢.

(١٤) ياسر نايف قطيشات ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

كانت للمعونات العربية التي تلقاها الأردن من الدول العربية، لاسيما المعونات النفطية إلى جانب المساعدات الأمريكية و التي أدت إلى تدني الاكتفاء الذاتي فأصبح الاقتصاد الأردني يتصف بالتبعية باعتباره دولة لا يكفيها إنتاج أسواقها المحلية، الأمر الذي ترتب عليه ارتباط سياستها بسياسات الدول المنتجة كنتيجة لعدم الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي، مما جعل الأردن يسعى إلى التقارب مع أسواق الدول الرأسمالية لضمان تدفق المواد الغذائية و الصناعية، الأمر الذي ترتب الحاجة إلى المزيد من القروض والمساعدات لإنجاز خطط التنمية الاقتصادية [١٥].

المطلب الرابع: القوة العسكرية:-

توظف الدولة إمكاناتها المادية والفنية في مجال السياسة الخارجية من خلال إمكانات محددة، ومن أهمها القدرة العسكرية ويقصد بذلك الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل إلى حد الحرب الشاملة بما في ذلك إعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها، ويرى الكثير من الباحثين في الشأن العسكري أن امتلاك الدولة للقدرة العسكرية يمثل عاملاً قد يدفع الدولة للّجوء إلى استخدامها أو التهديد باستخدامها، كما يمثل رادعاً قوياً للدول الأخرى، ويعد من العوامل المهمة لانتصار الدولة في حالة المواجهة العسكرية[١٦].

لقد استخدمت (إسرائيل) القوة العسكرية ضد الدول العربية لامتلاكها القدرة على ذلك، و مكنتها هذه القدرة من شن العدوان في أي وقت رأته مناسب لها في عدوان ١٩٦٧م[*]، و احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء، وعدوان ١٩٦٨ م في معركة الكرامة، و اجتياح لبنان ١٩٨٢م، وضرب أهداف في

([١٥]) محمد الهزايمة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

([١٦]) محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

(*) عدوان ١٩٦٧م: أو حرب حزيران أو حرب الأيام الستة هي حرب نشبت بين (إسرائيل) وكل من مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧، انتهت بانتصار إسرائيل واستيلائها على قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء وهضبة الجولان، و تعد حرب ١٩٦٧ الحرب الثالثة ضمن سلسلة الصراع العربي الإسرائيلي وقد انتهت باستيلاء إسرائيل على كامل الأراضي الفلسطينية. ياسر نايف قطيشات ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

غير دول المواجهة، حيث قامت باغتيال قيادات فلسطينية في تونس، وضربت المفاعل النووي في العراق عام ١٩٨١م، وهكذا يجد الأردن نفسه في مواجهة أخطار عديدة خارجية وداخلية، فهو بلد محاط بدول كلها أقوى منه اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً، وهو موجود في منطقة مشحونة بالصراع والتوتر. ويجاور فلسطين :البلد الذي لا يزال يرزح تحت نيران الاحتلال الصهيوني. ويتوسط بلدان ظلت تمزقها الصراعات الأيديولوجية والمنافسة على الإقليم . ويواجه مقتضيات الاستقرار الداخلي بفعل تركيبته البشرية المتنوعة، وهكذا توفرت جملة عوامل وتأثيرات جعلت أمن الأردن محل تهديد مستمر وبقاؤه موضع ارتياب. لذا فقد حاول الأردن إنشاء قوة عسكرية منذ نشأته تمكنه من حفظ الأمن الداخلي والمحافظة على النظام ومنع الاعتداء الخارجي عليه، فهو بلد ربما يتعرض للأخطار الخارجية وهش أمام التحديات الداخلية .ولم يكن له أهداف توسعية، فصغر مساحته التي حرمته من العمق الإستراتيجي أدى إلى تعليق خيارات صانع القرار السياسي فليس لديه خيارات كبيرة لإنجاح أي تحرك عسكري كبير، إلى جانب الضعف النسبي لقدرته العسكرية من ناحية التسلح قياساً بالدول المحيطة[١٧].

و على هذا الأساس ترك العامل العسكري قيود عدة على صانع القرار الأردني، تتلخص بما يلي[١٨]:

١ –اعتماد الأردن في قضايا التسلح على الاستيراد الخارجي بشكل كامل، لفقدانه القدرة على التصنيع الوطني.

٢ –فقدان القدرة المادية لتأمين نوعية وكمية السلاح المرغوب فيه، وهو ما دفع الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية من الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١٧) محمد عوض الهزايمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٩.

٣ –محدودية نوع الأسلحة المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية الأردنية يؤدي إلى خضوع قرار توسيع وتحديث الجيش الأردني إلى الجهة المصدرة، كما أن من يتحكمون بسوق السلاح العالمي يتحكمون في نوع وكمية ودرجة حداثة السلاح الذي يقدمونه للمؤسسات العربية بما فيها الأردنية، لاعتبارات أمنية تتعلق (بإسرائيل) التي تفوق قدراتها العسكرية التقليدية والشاملة جميع القدرات العربية مجتمعة أضعافاً مضاعفاً.

٤ –أخطر هذه القيود هو أن الجيش الأردني وبمقياس التوازن الإستراتيجي في المنطقة العربية، يعد أقل الدول في ميزان التوازن العسكري سواء من حيث عدد القوات أو من حيث كمية ونوعية الأسلحة التي يملكها أو نسبة الإنفاق الإجمالي على المؤسسة العسكرية.

إن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأردنية، يبدو ضعيفاً وسلبياً، إذ حرمه هذا العامل من أن يكون فعال ومؤثر في السياسة الخارجية، بل يؤدي إلى أن تكون الدبلوماسية – الأداة الأولى و الوحيدة في السياسة الخارجية الأردنية .ولما كان الأردن ولا يزال يعتمد على المساعدات العسكرية والاقتصادية العربية والغربية في دعم مؤسسته العسكرية، فإن هذا يفرض على صانع القرار الاردني أن يضع في اعتباره الآتي[١٩] :

أ- الحفاظ على علاقات متميزة وطبيعية مع الدول الغربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، لضمان توفير المساعدات العسكرية له ولحمايته في ظل الظروف غير المستقرة في المنطقة العربية.

ب – الحفاظ على علاقات ودية مع دول الجوار العربي أساسها الوسطية في الطرح وفي معالجة المشكلات البينية، لغياب القدرة العسكرية على امتصاص أي

([١٩]) ياسر نايف قطيشات ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

(*) اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م: بعد عقد مؤتمر مدريد لمسلام عام١٩٩١م، وتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) عام ١٩٩٣م، بحث الأردن عن مصلحته الوطنية وبما ينسجم مع المصالح القومية عبر اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤م، لينهي حالة اللاحرب واللاسلم بينه وبين إسرائيل، وليزيل أكبر قدر ممكن من القيد الإسرائيلي على قرارته الخارجية. ياسر نايف قطيشات ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

تهديد خارجي بدون دعم وحماية خارجية، وهو ما تبين بوضوح إبان خمسينات القرن العشرين وحتى منتصف سبعيناته.

ت – عدم استثارة (إسرائيل) ضده في ظل فقدان التكامل العسكري والاقتصادي العربي للوقوف في وجهها اعتباراً من نكسة حزيران ١٩٦٧م، و ربما يكون الأردن قد تنفس الصعداء بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م(*)، لكونها أزالت عن كاهل قيادته أخطر مصادر التهديد من الجهة الغربية للدولة.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية:–

يعد الملك المسؤول الاول عن صنع السياسة الخارجية الاردنية ، وهو الذي ينفرد باتخاذ القرارت المهمة، وأن مؤسسات السياسة الخارجية لا تمارس إلا دوراً استشارياً وتنفيذياً فقط فالملك هو الذي يستقبل زعماء العالم وهو الذي يقوم بجولات خارجية يشرح فيها وجهة نظر الأردن في المحافل الدولية، وهو دائم الحركة بهذا الاتجاه[٢٠] ولكن ذلك لا يعني عدم التعرض لمؤسسات السياسة الخارجية الأردنية للتعريف بتلك المؤسسات وعن الأدوار التي تقوم بها وفق معتقدات

صانع القرار ودوافعه الشخصية وبناءً على ذلك سنتناول المؤسسات المركزية للمملكة الأردنية الهاشمية والتي مهامها أن تنفذ السياسة الخارجية، و هي كالآتي:–

المطلب الاول: العرش

اولا: الملك :–

هو صانع القرار الأول و رأس السلطة التنفيذية ويمارسها من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية[٢١] وبصفته رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية فهو يمثل وحدة القرار الأساسية، و الذي يصادق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها، و القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية، وهو يملك صلاحية إعلان الحرب، ويتسع نفوذه

(٢٠) قاسم جميل الشبيتات، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٢١) الدستور الأردني، المادة ٤٥.

لشمل كل مجالات الحياة السياسية في البلاد بما فيها السياسة الخارجية للدولة من خلال مجلس الوزراء، وهو الذي يوجه السياسة الخارجية من خلال مؤتمرات القمة على الصعيد العربي والخطابات الرئيسية في المنظمات الدولية، ويرسم الخطوط العامة للسياسة الخارجية، كما أنه يصادق على المعاهدات والاتفاقات الدولية وضمان تنفيذها [٢٢].

ثانيا: ولي العهد:-

يمارس ولي العهد منصب نائب الملك أثناء غياب الملك خارج البلاد أو لأي ظرف يمنعه من ممارسة صلاحياته، و يؤدي دوراً مؤثراً في صنع وتوجيه السياسة الخارجية في كثير من الأوقات، على الرغم من أنه لا يتولى منصباً رسمياً في عملية صناعة القرار، إذ يتولى الاتصال بالمنظمات الحكومية و غير الحكومية ويعبر عن مواقف غير رسمية كتلك المتعلقة بنزع السلاح في المنطقة، والتعاون في مجالات الاقتصاد والأمن وقضايا السلام[٢٣].

ثالثا: الديوان الملكي:-

على الرغم من أنه يفتقر إلى سند دستوري يشير إليه أو إلى صلاحيته، وغير مسؤول أمام البرلمان فإنه يعد أهم وأقرب عناصر صناعة القرار إلى صانع القرار الأول (الملك)، ويتم ذلك من خلال تعيين مستشارين ذوي كفاءة عالية، ودور رئيس الديوان يمثل حلقة الوصل بين الملك ورئيس الوزراء، ورئيس الديوان يرافق الملك في كل جولاته الداخلية والخارجية، وهو مطلع على توجيهات الملك إتجاه القضايا المهمة وكيفية معالجتها[٢٤] .

([٢٢]) المصدر نفسه ، المواد ٣٢،٣١، ٣٠ ،٣٣ ،٣٤ ،٣٥ ،٣٦ .

([٢٣]) محمود خلف، مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية واقع وتطلعات، دار حامد، عمان – الاردن، ١٩٩٩، ص١٣٢.

([٢٤]) محمد الهزايمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

المطلب الثاني: مجلس الوزراء:-

إن دوره في تنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية يستمد من الدستور، الذي ينص على أن يتولى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية [٢٥]، وهنا إشارة واضحة لدور رئيس مجلس الوزراء بإدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية للدولة مباشرة، أو من خلال وزير الخارجية، فرئيس الوزراء يشارك في المؤتمرات إلى جانب الملك ويتدخل في القضايا الخارجية التي ينعكس أثرها على الاقتصاد، وهو يقوم باستقبال رؤساء البعثات الأجنبية إذا استدعى الأمر ذلك[٢٦]، ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة[٢٧]، ويتم تعين رئيس الوزراء من قبل الملك وذلك بتسمية من يرى فيه الكفاءة والمؤهلات والقدرات اللازمة لإدارة الدولة، فيقوم الشخص الذي وقع عليه اختيار الملك باختيار الوزراء، فإذا وافق الملك على هذا التنسيب أطلق على هذه العملية التشكيل الوزاري المرشح لإشغال المناصب الوزارية[٢٨].

المطلب الثالث: وزارة الخارجية:-

تعد وزارة الخارجية الوسيلة المهمة التي يطل الأردن على العالم، ويعمل الموظفون بها على توطيد العلاقات مع الدول الأجنبية، وجمع المعلومات والتقارير اليومية المتعلقة بسياسة الدول العاملون بها كأعضاء في السلك الدبلوماسي، كما تقوم السفارات بالخارج أيضاً برعاية مصالح المواطنين الأردنيين، كما تعمل وزارة الخارجية من خلال السفارات بالخارج، على إنجاز الاتفاقات الثنائية ومتابعة القضايا الأساسية من سياسية واقتصادية، كما إن منصب وزير الخارجية من المناصب الهامة وذات المسؤولية الكبيرة إذ يقوم بدور استشاري للملك أو لرئيس الوزراء[٢٩]، إلا أن دور وزير

([٢٥]) الدستور الأردني، المادة ٤٧ الفقرة ١.

([٢٦]) محمود خلف، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٤-١٢٥.

([٢٧]) الدستور الأردني، المادة ٤١.

([٢٨]) محمود خلف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

([٢٩]) سعد أبو ديه، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

الخارجية يبقى محدوداً جداً ومقتصراً على الجوانب التنفيذية للسياسة الخارجية الأردنية، التي يتولاها الملك ويهيمن على صياغتها ومتابعتها .فهو الذي يقوم بتعيين الوظائف العليا في وزارة الخارجية بمن فيهم السفراء ويحدد الدول التي سيتولون تمثيل بلادهم فيها تبعاً لقربهم من الملك[٣٠] ويقوم الملك بإرسال مبعوثين خاصين له لأداء مهمات دبلوماسية من خارج دوائر وزارة الخارجية: كرئيس الديوان الملكي وبعض المستشارين الخاصين، على الرغم من أن المهمة تندرج ضمن صلاحيات وزارة الخارجية[٣١].

المطلب الرابع : السلطة التشريعية:-

ينص الدستور الأردني على أن : (مجلس الأمة يتكون من مجلس الأعيان والنواب)، و (مجلس الأعيان معين من قبل الملك، ومجلس النواب منتخب، وأعضاء الأول نصف عدد أعضاء الثاني)، كما نص الدستور على أن : (للسلطة التشريعية اختصاصات دستورية في مجال السياسة الخارجية مثل التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامة والخاصة، وأنها لا تكون نافذة إلا إذا وافق مجلس الأمة عليها)[٣٢]. وتتمثل الصلاحيات المعطاة لمجلس الأمة في السياسة الخارجية طبقاً للدستور في التصديق على المعاهدات، والاتفاقات الدولية مثل معاهدات السلام والاتفاقات الاقتصادية التي تؤثر بشكل أو بآخر على مصالح المواطنين، وللمجلس أن يشكل لجنة من أعضاءه تدعى" لجنة الشؤون الخارجية"، تعنى بالشؤون الخارجية والمجلس معني بمرا قبة سياسة الحكومة، ويمكن سحب الثقة من الحكومة و إسقاطها إذا تقدمت اللجنة بتوصية إلى مجلس النواب بهذا الشأن [٣٣].

---

(٣٠) قاسم الثبيتات، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٣١) محمد شلبي، الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩ م –١٩٩٤ م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الاردن ، ٢٠٠٧ م، ص ٢٠١.

(٣٢) الدستور الأردني، نص المواد على الترتيب ١٣،٦٢،٣٣.

(٣٣) محمد الهزايمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.

المطلب الخامس: المؤسسة العسكرية:-

هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الأردنية، وقد أدت القوة العسكرية دوراً كبيراً في الحياة السياسية الأردنية ، فالجيش له دور كبير في التنمية وحفظ الاستقرار، و هو قوة ضاغطة لمساعدة الملك في مواجهة التحديات واتخاذ القرارات[٣٤]، ويمثل الجيش الأردني عنصراً جوهرياً لاستقرار الأردن الداخلي وأمنه الخارجي، ويبقى أداة رادعة لحسم المواقف التي تعجز الآليات الأخرى عن إدارتها، فهو وسيلة للحكم بيد الملك. وعلى الرغم من ذلك يبقى دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي الخارجي محدوداً لا يتعدى تقديم الاستشارة غير الملزمة، و ان دور وزير الدفاع دور تنفيذي، ولكن ما يكسبه الأهمية أن منصب وزير الدفاع يسند إلى رئيس مجلس الوزراء، أما دور رئيس الأركان فهو استشارياً يقدم مشورته الملك[٣٥].

المبحث الثالث: الموقف الأردني من القضية الفلسطينية

ازدادت هجرة الفلسطينيين من أرضيهم إلى البلدان العربية المجاورة بعد أحداث ١٩٤٨م، بسبب ضغط اليهود، وقدرت بعض المصادر عددهم مايقارب الـــ (١٤٥٠٠٠) لاجئ في الأردن[٣٦]، اما عن موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها لكونها ممثلة للشعب الفلسطيني، فقد اتسمت علاقة الحكومة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الأمر بالتعاون وأجريت العديد من الاتصالات وفي أواخر عام ١٩٦٥م بدأت العلاقات بين الجانبين في التصدع، إذ تمسكت الحكومة الأردنية بأن جميع المواطنين في الضفتين الشرقية والغربية هم مواطنون أردنيون في دولة لها دستورها ومؤسساتها وقوانينها ونظام بعد موافقة مجلس النواب الاردني على قرار الوحدة الأردنية الفلسطينية في ٢٤ نيسان عام ١٩٥٠م، وأعلن

---

(٣٤) سعد أبو دية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص١٧٢.

(٣٦) ناهده صالح مقبل، فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ م،اطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة – مصر، ٢٠٠٧ ، ص٢.

الملك في ٤ تشرين الأول ١٩٦٥م رفضه لأي تنظيم وكل دعوة لا يقصد منها إلا تفتيت" الكيان الأردني"[٣٧]، وفي عام ١٩٦٦م احتدم الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية، وساعد في تأجيجه تردي العلاقات بين الأردن وكل من سوريا ومصر والهجوم الإسرائيلي على بلدة السموع في الضفة الغربية، وقيام المتظاهرين باتهام الجيش الأردني بالتواطؤ مع المهاجمين اليهود، وحين أعربت منظمة التحرير عن تأييدها للمتظاهرين، شن مك الاردن الملك (حسين بن طلال) هجوماً عليها بدعوى أنها لم تفرض وصايتها على الفلسطينيين الذين يمثلون أكثرية الشعب في المملكة وحذر من أية محاولة تلحق الضرر بوحدة الضفتين،[٣٨] وبلغ التدهور في العلاقات وقت طويل إذ دعا الملك حسين الدول العربية إلى حل منظمة التحرير الفلسطينية القائمة وتشكيل منظمة جديدة، وسحبت الاردن اعترافها بالمنظمة وأغلقت مكاتبها في الأردن، وعندما أقدمت وسائل الإعلام الأردنية على تصعيد حملاتها على منظمة التحرير ردت المنظمة وجماعات سياسية أخرى بسلسلة تفجيرات موجهة ضد المباني الحكومية في عمان والقدس، ثم جاءت الخطوة المهمة يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٧م حين أغلقت الحكومة الأردنية مكاتب منظمة التحرير الفسطينية في القدس، بعد اعتقال مسؤوليها المتبقين في البلاد[٣٩].

استمر الموقف الاردني من منظمة التحرير الفلسطينية على حاله إذ أبقت الأردن مسافة معينة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص القضية الفلسطينية وبقيت القضية الفلسطينية بتشابكاتها المحلية والإقليمية والدولية مصدراً للإزعاج الأردني، وعاملاً مؤثراً في السلوك السياسي الأردني، لاسيما و أن النظام السياسي في الأردن يرى أن عدم حل القضية الفلسطينية ستكون له تبعاته السلبية على استقرار الاردن، ويبقى خوف الأردن الدائم من انعكاسات الصراع العربي– الإسرائيلي ونمو التوجهات

---

(٣٧) يزيد الصايغ، الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨٧ م، ص ٢٣.

(٣٨) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦ م، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، ١٩٦٧م، ص١٣٨.

(٣٩) يزيد الصايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

الراديكالية في المنطقة وتأثيرها في التركيبة السكانية الأردنية التي تشكل قاعدة خلفية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولاحقاً للحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، والحركات الثورية الأخرى التي تصارع الجود الاسرائيلي في فلسطين، وتفرض على الأردن خيارات تتجاوز حدود موارده و إمكاناته المتاحة، وتجعله في وضع محرج يطول أمنه وبقاءه، وهو ما ظل يقلق القيادة الأردنية التي تعمل على تجنب أية إكراهات تدفعها إلى تبني إستراتيجية تتجاوز الموارد المتاحة لتحقيقها[٤٠].

تجددت العلاقات الأردنية – الفلسطينية عام ١٩٨٢ م، بشكل كبير عندما قرر (ياسر عرفات) مغادرة بيروت في أيلول ١٩٨٢م استقبله في العاصمة اليونانية أثينا رئيس الديوان الملكي الأردني(أحمد اللوزي)، ووزير الخارجية الأردني مروان القاسم، وأبلغه تحيات الملك حسين ورغبته في متابعة التشاور والتنسيق، وبعد أيام أعلن الملك حسين عن أن الوقت قد حان للدخول في حوار مع المنظمة لصياغة إتحاد كونفدرالي بين الكيانين الأردني والفلسطيني، ولم يستبعد في المستقبل إمكان تشكيل وفد مشترك لمفاوضات قد تجري حول قيام حكم انتقالي في الأراضي المحتلة، وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية الاقتراحات و رأت أن إعلان الدولة الفلسطينية، هي التي ستدخل المفاوضات مع الأردن، وأكد ذلك ياسر عرفات، لكنه أشار إلى أن هذه الاقتراحات كانت محور مناقشة[٤١]، و قد وتكررت زيارات ياسر عرفات للأردن ابتداء من التاسع من تشرين الأول١٩٨٢م، أجرى خلالها محادثات مع الحكومة الأردنية اتفقا خلالها على إنشاء لجنتين :أولاها الإشراف على القوات التابعة للمنظمة في الأردن، وثانيهما : لجنة اقتصادية لدراسة الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة ، وبعد الزيارة الثالثة لعرفات في بداية كانون الأول ١٩٨٢م اتفق الطرفان على إنشاء لجنة عليا برئاسته ورئيس الوزراء الأردني(مضر بدران) لدراسة مسألتي الكونفدرالية بين فلسطين

---

(٤٠) يزيد الصايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤١) صقر أبو فخر، ملامح مرحلة ما بعد بيروت، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٣٢)، تشرين الثاني ١٩٨٢م، ص ص١٤١-١٤٢.

والأردن، وتأليف الفريق المفاوض الأردني – الفلسطيني المشترك، وبُحثت في هذا اللقاء ثلاث صيغ للوفد المفاوض المشترك هي: وفد أردني – فلسطيني مشترك يضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية، ووفد أردني فلسطيني مشترك يضم أعضاء من خارج المنظمة تختارهم هي، ووفد من الجامعة العربية يضم ممثلا للمنظمة[٤٢] وصدر بيان مشترك بشأن المحادثات التي أجراها ياسر عرفات في عمان في ٢ أذار وهكذا ظل الحديث عن الكونفدرالية والوفد المشترك مع الأردن، محور المحادثات مع الأردن في تلك المرحلة رغم وجود بعض المعارضة من داخل قيادة حركة فتح، وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى[٤٣].

لقد ظهرت ملامح إعادة العلاقات بين حركة فتح دون الفصائل الفلسطينية الأخرى مع الأردن، بانتقال عدد من قادة هذه الفصائل للإقامة في الأردن، وموافقة الأردن على استقبال كتيبة من قوات حركة فتح[٤٤]، والواقع إن مبادرة ريجان[*] في أيلول ١٩٨٢ م حول القضية الفلسطينية أعطت دفعة إضافية لدور الأردن في حل القضية الفلسطينية، لأنها تضمنت نقاط عدة إيجابية توافقت مع التفصيلات السياسية للأردن، في مقدمتها الاعتراض على سيطرة (إسرائيل) الدائمة على الأراضي المحتلة أو ضمها إليها، وعلى إنشاء مستوطنات يهودية إضافية، وعدم تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومنح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عوضاً عن ذلك حكماً ذاتياً

---

(٤٢) صقر أبو فخر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٤٣) يزيد الصايغ، مصدر سبق ذكره، ص٧٧٥.

(٤٤) صقر أبو فخر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

(*) مبادرة ريغان: هي المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في خطابه الذي ألقاه في الاول من أيلول ١٩٨٢م و الخاصة بتحقيق سلام عادل في منطقة الشرق الأوسط و التي تضمنت عدة مبادئ أبرزها: لايمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولتة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لايمكن تحقيقه عن طريق ممارسة (إسرائيل) لسيادتها وسيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة و ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد ضمها او السيطرة الكاملة عليها من جانب إسرائيل، إلا إن المبادرة لم يكتب لها النجاح بسبب الرفض الإسرائيلي، د. محمد اشتيه، موسوعة المصطلحات و المفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية، عمان – الأردن، ٢٠١١م، ص ص٥١٠-٥١١.

يرتبط بالأردن، ولقد ساهمت المبادرة في تشجيع الأردن والمنظمة على إيجاد طريقة مناسبة لحل القضية، لاسيما بعد أن طرح وزير الدفاع الإسرائيلي (ارئيل شارون) فكرة جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين وظهور شعار الأردن هو فلسطين مما أدى إلى فشل الحوار بين الجانبين الاردني و الفلسطيني[٤٥].

بعد زيارة ياسر عرفات إلى عمان في ٧ شباط ١٩٨٥ م، اجتمع مع الملك حسين، و تم التوصل إلى الآتي:-" اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية والفلسطينية والأردنية وفق الأسس والمبادئ الأتية:

١ -الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات مجلس الأمن.

٢ -حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار إتحاد أردني – فلسطيني (فيدرالي).

٣ -وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وتكون المشاركة الأردنية– الفلسطينية على قدم المساواة بوفد مشترك.

٤ -حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

ومع لقاءات عدة بين قيادات منظمة التحرير الفلسطينية والقيادات الأردنية أسفرت في نهايتها عن إبرام مسودة اتفاق عمان في ١١ من شباط ١٩٨٥ م، بين الملك حسين وياسر عرفات للتحرك المشترك [٤٦].

لقد أدت الانتفاضة الفلسطينية في ٩ كانون الأول ١٩٨٧ م إلى تغير الموقف الاردني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إذ بادرت حكومة الأردن بجمع التبرعات لدعم

---

(٤٥) احمد عبد الرحيم الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، عمان – الاردن، المطابع العسكرية، ١٩٩٨ ،ص ص ٣٣١-٣٣٢.

(٤٦) أحمد شاهين، منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى أخر، مجلة شؤون فلسطينية،العدد ١٤٨، تموز١٩٨٥م، ص١٣٥.

صمود الأهالي في الأرض المحتلة واستمرت في دفع الرواتب للموظفين في المؤسسات الرسمية التي كانت تابعة للأردن قبل احتلال ١٩٦٧ م، وتخصيص رواتب لأسر الشهداء وتقديم المعونات المالية لطلبة الجامعات وفتح أسواق الأردن للمنتوجات من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ مجموع التبرعات من عام ١٩٨٧ م حتى تشرين الأول ١٩٩٥م ما يقارب ثمانية ملايين دينار أردني قدمها الأردن للأهالي في الأرض المحتلة[٤٧].

مع اشتداد حدة الانتفاضة واتساع رقعتها عام ١٩٨٨ م، وتبني منظمة التحرير الفلسطينية للانتفاضة وارتباطها بها، تأكد للأردن بأن المشاركة مع فلسطيني الداخل أو حتى مع منظمة التحرير في ظل الواقع الجديد والحالة النفسية السيئة غير ممكن عملياً، وفي ظل النزعة الفلسطينية المعبر عنها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية لإبراز الهوية الفلسطينية وتمثيل الشعب الفلسطيني اتخذ الأردن سلسلة من القرارات التي تتناسب مع رغبة الشعب الفلسطيني وإستراتيجية الأردن الوطنية، قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين في٣١ تموز ١٩٨٨م [٤٨].

لقد استقرت العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد تبدد المخاوف الفلسطينية و إزالة الشكوك من نيات الأردن، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس المصري (محمد حسني مبارك) و ياسر عرفات إلى الأردن يوم تشرين الثاني ١٩٨٨م[٤٩].

---

(٤٧) سليمان عميش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٤٨) ياسر نايف قطيشات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.

(٤٩) أحمد الخلايلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.

(*) اتفاقية وادي عربة عام١٩٩٤م: أو معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية هي معاهدة سلام وقعت بين الأردن و إسرائيل على الحدود الفاصلة بين الجانبين والمارة بوادي عربة في٢٦ تشرين الثاني١٩٩٤م، طبعت هذه المعاهدة العلاقات بين الأردن و إسرائيل وتناولت النزاعات الحدودية بينهما، وترتبط هذه المعاهدة مباشرة بالجهود المبذولة في عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية و بتوقيع هذه المعاهدة أصبحت الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر تطبع علاقاتها مع إسرائيل. محمد عصام عايش، معاهدة وادي عربة: دراسة تحليلية، بحث مستفيض في إتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية و امكانية الغائها من قبل الجانب الأردني، دار البيارق للطباعة و النشر و التوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠١م، ص ص ١٢-١٣.

بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) عام ١٩٩ م، سعى الأردن إلى مصلحته الوطنية وبما ينسجم مع المصالح القومية عبر اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤م(*)، لينهي حالة اللاحرب واللاسلم بينه وبين (إسرائيل)، وليزيل أكبر قدر ممكن من القيد الإسرائيلي على قوارته الخارجية[٥٠] ورغم هذه المعاهده إلا أن (إسرائيل) تشكل أحد أهم المتغيرات التي يدركها صانع القرار الأردني والمؤثر في سياسته الخارجية، لاسيما وأن حدود (إسرائيل) مع الأردن وإن حددت لم تقل عن ما يقارب ٣٨٥ كيلومتر، والهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين تزيد من احتمالات هجرة الفلسطينيين القسرية إلى الأردن، ويبدو أثر هذا المتغير في سياسة الأردن الخارجية تجاه النظام العربي، فإلى جانب دور الصراع العربي–الإسرائيلي في الضغط على سياسة الأردن الخارجية لرسم سياسة عربية موحدة تواجه الخطر الصهيوني في المنطقة، والحد من حرية الأردن للدخول في تحالفات عربية تزيد من قدرته على التكيف مع الخطر اليهودي، كان الأردن يضطر إلى زيادة قدراته العسكرية والتحالف مع الدول الكبرى الغربية والدخول في متاهات الاستدانة المالية لموازنة قوته العسكرية على حساب تنميته الاقتصادية في سبيل مواجهة العدوان الإسرائيلي المتكرر على أرضه لفترات زمنية طويلة وللحد قدر الإمكان من ضغوط (إسرائيل) العسكرية وتوفقها باتجاه دفع الأردن للتسوية المنفردة كما فعلت مصر[٥١].

يمكن رصد محددات المتغير الإسرائيلي في سياسة الأردن الخارجية قبل توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤ م، على النحو الآتي[٥٢]:–

---

(٥٠) ياسر نايف قطيشات، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٥١) عبد المجيد عزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ١٩٩٨، ص ١٣٦.

(٥٢) عدنان أبو عودة، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت – لبنان،١٩٩٩، ص ص ٢٠–٢١.

١ –عدم استثارة (إسرائيل) من خلال عدم السماح لأية تنظيمات فلسطينية أو ثورية عربية بالعمل على الساحة الوطنية الأردنية ضد (إسرائيل)، كما حدث خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين من جانب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ –عدم الإسهام في الإخلال بتوازن القوى بين (إسرائيل) والدول العربية لصالح الدول العربية دون أخذ الاحتياطات والاستعدادات اللازمة، وفي تقدير إسرائيل أن حالة اللاتوازن قد تنشأ عن توفر صيغة وحدوية بين الأردن و احدى الدول العربية المجاورة، فعند قيام مجلس التعاون العربي، سعت وسائل الإعلام الأردنية إلى وصف الأهداف من المجلس بأنها اقتصادية.

٣ –عدم المساس بحصص (إسرائيل) المائية التي تثبتت بالأمر الواقع، وهذا أعطاها أي (لإسرائيل) فرصة نهب الثروات المائية العربية، والمزيد من التهديد للأمن القومي الأردني.

و تأسيساً لما تقدم نجد إن التهديد الإسرائيلي المستمر للأمن الأردني، أسهم بشكل كبير في تحديد الموقف الاردني من القضية الفلسطينية.

فمنذ بداية عام ١٩٩٥م شكل التعاون والتنسيق المظهر العام للعلاقة الأردنية–الفلسطينية واستثمرت السلطة الوطنية الفلسطينية، المكانة الدولية والإقليمية للأردن ولشخص الملك حسين، من اجل دفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي كانت تتعثر بسبب التعنت الإسرائيلي في معظم الأحيان، واستمرت وما زالت زيارات ولقاءات المسؤولين الأردنيين والفلسطينيين للتشاور والتنسيق في مختلف شؤون القضية الفلسطينية وتطور ت عملية السلام، ومنذ بداية التسوية لسلمية وحتى ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول٢٠٠٠ م امتازت العلاقات الأردنية–الفلسطينية، على المستويين الرسمي والشعبي، بأعلى درجات الترابط والقوة والمتانة، فالأردن كان الداعم والرافد المهم والأول للفلسطينيين في قضية استرجاع حقوقهم الشاملة وإقامة الدول الفلسطينية على التراب الوطني وعاصمتها القدس الشريف، كما كان المشارك الأول لكل مفاوضات الجانب الفلسطيني مع الإسرائيليين طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، ولعل تبدل القيادات السياسية وزوال الخلافات التقليدية–التاريخية بظهور

شريك فلسطيني له علاقات قوية مع الأردن ممثلاً في شخص الرئيس الجديد محمود عباس قد وضع الأساس الصحيح لتغيير هذه الوجهة السياسية، لذا فالأردن أولى جل اهتمامه بعد غياب الرئيس ياسر عرفات في تنسيق وإقامة علاقات رسمية أكثر وضوحاً ومكاشفة من ذي قبل، وهو ما سعت إليه في نفس القوت قيادة الرئيس محمود عباس أيضاً(٥٣).

الخاتمة

يمكن القول في ختام البحث أن هناك عوامل عدة ورا ء اختيار هذا البحث وما بين عنوان البحث وخاتمته جاءت تفاصيل البحث، فبعد دراسة السياسة الخارجية الأردنية إتجاه القضية الفلسطينية والدول الفاعلة في النظام العربي والدولي والإقليمي، تبين صحة الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، والحقيقة التي توصلت لها الدارسة هي أن متغيرات السياسة الخارجية ومحدداتها هي التي ترسم توجهاتها، و إن سياسة الأردن الخارجية تتجاوز والى حد كبير معطيات ومقدارت الدولة الأردنية، وهنا تطرح إشكالية لازمات السياسة الأردنية الخارجية إتجاه القضية الفلسطينية طويلاً ، وهي جدلية العلاقة بين المكان والدور، فالدور السياسي الأردني أكبر من المكانة التي تتمتع بها الدولة الأردنية بكل جوانبها ومتغيراتها.

لقد كانت الأردن في علاقتها مع الفلسطينيين تسير في اتجاهين مكملين لبعضهما، الأول دور قومي بارز على مستوى القضية الفلسطينية قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والثاني بمستوى علاقتها مع المنظمة ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي مجمل تاريخ العلاقات الثنائية بين الطرفين اتسمت العلاقات بالتوتر والتشنج تارة، وتارة بالانسجام والتوافق بالمصالح، السبب يتعلق بطبيعة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية إلى جانب تأثير المتغيرات و الأحداث الاقليمية لاسيما الجوار الإسرائيلي.

---

(٥٣) جولة أفق في ملفات السياسة الخارجية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان – الاردن، ٢٥ أيلول ٢٠٠٧، ص ص٢٥-٢٦.

ملخص البحث:

تأثرت السياسة الخارجية الأُردنية إتجاه القضية الفلسطينية بجملة محددات وفي مقدمتها المحدد الجغرافي فبحكم الجوار الأُردني لإسرائيل وطول الحدود المشتركة إلى جانب تأثير المحدد السكاني نتيجة العدد الكبير للاجئين الفلسطينيين في الاردن الامر الذي شكل عامل قلق كبير بالنسبة للأردن وموقفه من القضية الفلسطينية و الصراع العربي – الإسرائيلي، كما إن قلة الموارد الطبيعية الاردنية وضعف الاقتصاد الاردني، و كما إن العامل العسكري وحد من حرية إتخاذ القرار السياسي الخارجي لاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية و قيد صانع القرار الأردني و المتمثل بالملك بالدرجة الأساس بعده المسؤول الأول عن صنع السياسة الخارجية الأردنية إلى جانب المؤسسات الأخرى، فالموقف الاردني من القضية الفلسطينية مر بمراحل من التقدم ومراحل من التراجع وذلك نتيجة تأثير مجمل هذه العوامل إلى جانب تأثير المتغيرات الإقليمية.

Abstract

Jordanian foreign policy influenced by the direction of the Palestinian cause among other determinants, particularly the geographical exact dint of Jordanian neighboring Israel and along their common border, as well as the specific population effect as a result of the large number of Palestinian refugees in Jordan, which form factor of great concern for Jordan and his position on the Palestinian issue and the Arab - Israeli conflict, The lack of Jordanian natural resources and the weakness of the Jordanian economy, and as the military factor and limited the freedom of political decision-making outside, particularly with regard to the Palestinian cause and under the decision Jordanian maker and of the king and foremost the foundation after him primarily responsible for making the Jordanian foreign policy, along with other institutions, Jordan's situation is the Palestinian issue over the stages of progress and stages of decline as a result of the impact of all these factors, along with the impact of regional variables.